

حِفْظُ الكرامة في نقد أخبارٍ منسوبة إلى الصحابيِّ محمِّل بن جثامةؓ

Keeping honor when transmitting information attributed to the Companion Muhallim Ibn Jaththâma -may Allah be pleased with him-

د. سمير ربوزي (*)

المدرسة العليا للأساتذة - بوسعادة، (الجزائر). s.rabouzi@gmail.com.

تاريخ الاستلام: 2021/08/03 تاريخ القبول: 2022/01/22 تاريخ النشر: 2022/05/11

عرفت بعض دواوين السنة، وكثير من كتب التفسير، والتاريخ، والسير، والتراجم، وغيرها تساهلا في نقل بعض الأخبار الواهية والمكذوبة؛ فحصل بذلك شرٌّ عظيم، بلغ في أحيان كثيرة حدَّ المساس بأقدار بعض أنبياء الله تعالى، وأصحاب النبي ﷺ.

من هذه الأخبار ما روي في تفسير آية من سورة النساء، نزلت عنابا لصحابيٍّ قتل رجلا أظهر إسلامه، نقل بعض أهل العلم الإجماع على أن هذا الصحابي هو محمِّل بن جثامةؓ، على الرغم من أن الآية جاءت تحاطبه ومن معه، وليس هذا وحسب؛ بل ورد في مصنفات عديدة أن محمِّلا دعا عليه النبي ﷺ فمات بعد سبعة أيام، فلما دفنه قومه لفظته الأرض ثلاث مرات! فألقوا عليه الحجارة وأكلته السباع! نحاول في هذه الدراسة أن نقف على أدلة الموردين لهذه الأخبار، ومدى تثبتهم صحتها.

الملخص

الكلمات الدالة: الصحابة؛ محمِّل بن جثامة؛ القتل العمد؛ لفظته الأرض؛ التثبيت.

Abstrac:

Some collections of the Sunna and many books of exegesis, history, biographies and others, by being lenient in transmitting fake and distorted information, caused great evil that reached sometimes, even trespassing against the rank of some Prophets of Allah and Companions of the Prophet -peace and blessings be upon him-.

Such information includes what is narrated when interpreting a verse in sura An-Nisâ', which is revealed as a blame towards one who kills a man after pronouncing the testimony of faith. Some scholars have reported that there is agreement among scholars that it concerns Muhallim Ibn Jaththâma -may Allah be pleased with him-, though the verse in question

* المؤلف المرسل.

is intended for him and those who were with him alike. Moreover, it is reported in many collections that the Prophet -peace and blessings be upon him- invoked Allah against Muhallim and he died after seven days and when his people buried him, the earth rejected his body three times, so they threw stones on him and beasts ate him!
We will try in this study to analyze the proofs of each group who brought this information and the extent of checking its authenticity.

Keywords:

Companions; Muhallim Ibn Jaththâma,; deliberate killing; earth rejected his body; checking authenticity

1. مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، أما بعد

فإن من أعظم ما يتقرب به العبد إلى ربه جلّ وعلا، ويتوسّل به في طلب النجاة من غضبه وعقابه: ذبّه عن عرض أخيه المؤمن؛ ففي سنن الترمذي أنّ النبي ﷺ قال: «مَنْ رَدَّ عَنْ عَرَضِ أَخِيهِ رَدَّ اللَّهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»⁽¹⁾، ولا شك أنّ هذا الجزاء العظيم منه سبحانه لمن تقرب إليه بهذا العمل الشريف يتفاوت بتفاوت الرّادين عن أعراض المؤمنين: في تيّاتهم، وما يبذلونه من جهود، ويتعرّضون له من أذى، وما يتحقّق بسببهم من عودة الحقوق إلى أصحابها، وردّ المظالم إلى أهلها، ونحو ذلك من الاعتبارات الأخرى.

ومن أهمّ هذه الاعتبارات أيضا مكانة من يردّ المرء عن عرضه، ومنزلته عند الله تبارك وتعالى، وبين إخوانه المسلمين، بحسب ما له من الفضل وعلوّ القدر، أو ما يُجرّبه الله تعالى على يديه من النفع للمسلمين في دينهم أو دنياهم، أو نحو ذلك من الأسباب؛ فليس من ردّ عن عرض مسلم من عاقبة الناس كمن ردّ عن عرض أحد العباد الصالحين، وليس هذا وذاك كمن ردّ عن عالم فاضل شهد له الثقات الأمانة بالعلم النافع والعمل الصالح، فكيف إذا تعلّق الأمر بأحد أصحاب رسول الله ﷺ، ورسوله ﷺ؟

لقد اختصّ الصحابة الكرام ﷺ بخصيصة لا يشاركهم فيها أحدٌ من أبناء هذه الأمة مهما علت منزلته، هي أنّهم "لا يُسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق معدّلين بنصوص الكتاب والسنة، وإجماع من يُعتدُّ به في الإجماع من الأمة"⁽²⁾، قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: "اتفق أهل الحق، ومن يُعتدُّ به في الإجماع، على قبول شهاداتهم، ورواياتهم، وكمال عدالتهم، ﷺ أجمعين"⁽³⁾.

فالصّحابيّ، وهو "من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، فدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى"⁽⁴⁾ له مكانة رفيعة في قلوب المسلمين، ولقد أحسن علماءنا الأفاضل حين أدرجوا مبحث فضل الصحابة ﷺ وحقّهم على من بعدهم في كتب العقائد؛ ليصير من عقيدة المسلم السنيّ الصحيحة أن يعرف أقدار هؤلاء الأجلّة، ويحفظ كرامتهم؛ طاعة لله تعالى، ولرسوله الكريم ﷺ، وامثالاً لما في الكتاب والسنة من النصوص الكثيرة المثنية عليهم خيراً، الشاهدة لهم بالصلاح الظاهر والباطن، كما في قوله سبحانه: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا (29)﴾⁽⁵⁾، وقوله ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي؛ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ»⁽⁶⁾.

ولا يعني هذا أنّ الصحابة ﷺ معصومون من الخطأ، أو أنّ الله تعالى جعلهم كالملائكة؛ لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، وإنما كان لهم من الفضل، والسبق، والجهد، والخيرية: ما جعلهم أفضل هذه الأمة، وأقلّها خطيئة، وأقواها إيماناً، وأصلحها عملاً، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وهو يتحدث عن عقيدة أهل السنة في الصحابة ﷺ: "وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم من كبائر الإثم وصغائره، بل

تحوّز عليهم الذنوب بالجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى أنهم يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم؛ لأنّ لهم من الحسنات التي تحو السيئات ما ليس لمن بعدهم⁽⁷⁾.

ولما كانت هذه هي حال الصحابة^{رضي الله عنهم}: حسناتٌ عظيمة، وزلاتٌ يسيرة، وضُحبة لأفضل الأنبياء والمرسلين^{رضي الله عنهم}، ونصرة له ولدين الله عز وجل، كان "الإمساك عن ذكركم، وذكر زللكم، ونشر محاسنهم ومناقبتهم، وصرف أمورهم إلى أجمل الوجوه: من أمارات المؤمنين المتبعين لهم بإحسان، الذين مدحهم الله عز وجل بقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (10)⁽⁸⁾،⁽⁹⁾

من هذا المنطلق أكتب هذا المقال سائلا المولى عز وجل أن يرزقني فيها الإخلاص والسداد، وأن يكتبها عنده ردّا عن عرض أحد أصحاب نبيه^{رضي الله عنه}، وهو محمّل بن جثامة^{رضي الله عنه} الذي تضمّنت كثير من كتب السير، والتراجم، والتفسير، والحديث، وغيرها ذكر أخبار غريبة جدا عنه، أوصل البحث الطويل إلى أنّ أكثرها لم يقم على أدلة صحيحة ثابتة؛ فتسبّب سكوت كثير من أئمة المسلمين عنها في انتشارها بين الناس، وعلى السنة القصاصين ووعاظ المنابر كالنار في الهشيم، مع ما عرفته هذه المرويات من التضارب والاضطراب، ليقضي الله أمرا كان مفعولا.

وأودّ أن أشير إلى أنّي ما تجشّمت عناء القيام بهذا العمل، مع يقيني بأنّ غيري من علماء المسلمين، وطلاب العلم المتمكّنين أقدرُ مني على ذلك، وأحرى بأن يخرجوه على الوجه الأحسن، إلا بعدما بحثت طويلا عن دراسة سلّطت الضوء على هذه المسألة، ونفضت ما علاها من الأغبرة والشوائب فلم أجد؛ فاستعنت بالله في تتبّع أطرافها، وبيان وجه الحقّ فيها، والله تعالى أسأل أن يرزقنا الإخلاص والتوفيق، وأن يعيننا على كل خير، إنه سميع مجيب.

2. ترجمة موجزة للصحابيِّ محمّل بن جثامة^{رضي الله عنه}

أكثر من ترجم لمحمّل بن جثامة^{رضي الله عنه} لم يزد على أمور ثلاثة بنى عليها ترجمته؛ هي:

- **التعريف بنسبه، وهو مُحَلِّم بنُ جَتَّامَة⁽¹⁰⁾، واسمه يزيد، بن قيس، بن ربيعة، بن عبد الله، بن يعمر، الشداخ⁽¹¹⁾، بن عوف، بن كعب، بن عامر، بن ليث، بن بكر، بن عبد مناة، بن كنانة، الكناني⁽¹²⁾.**

- **والإشارة إلى أنه أخو الصحابي الجليل: الصعب بن جثامة⁽¹³⁾.**

- **وذكر قصته التي نحن بصدد دراستها، وهي قتله لرجلٍ أظهر إسلامه له ولجماعة معه، ونزول القرآن الكريم معاتباً في ذلك. وأودَّ أن أشير إلى أنه حتى في غير كتب التراجم لا يكاد يرد ذكرٌ لمحلِّم⁽¹⁴⁾ إلا وتُذكر معه هذه القصة، وليس هذا وحسب؛ بل حتى في تراجم بعض رواة هذه القصة وغيرهم ممن تربطهم بها علاقة، يأتي ذكر محلِّم، وأنه القاتل فيها وكأنَّ الأمر محلَّ اتفاق بين أهل العلم، أو أنّ النصوص الواردة فيها قطعية الدلالة على هذا المعنى.**

ومع ذلك فإننا لا نعدم أقوالاً مخالفةً لهذا المنحى، بل مشعرة بمقدار التضارب الحاصل في بعض ما يستقبلنا من أخبار تناقلها بعض المفسرين والإخباريين؛ منها أن محلِّمًا⁽¹⁵⁾ توفِّي في عهد النبي^(ص)، فمن هذه الأقوال القليلة مثلاً قول ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: "محلِّم بن جثامة نزل بأخرة حمص، ومات بها، وبقي إلى ولاية ابن الزبير، سمعت أبي يقول ذلك"⁽¹⁴⁾.

3. محلِّم بن جثامة^(ص) في كتب التفسير والسير والتراجم وغيرها

لاشكَّ أن أحوال الصحابة^(ص)، وظروف معيشتهم وإقامتهم كانت من أهم أسباب حصول التفاوت بينهم في مسائل عديدة، منها الرواية عن النبي^(ص)، وعلى الرغم من أن الذي عليه أهل العلم هو أنه "توفِّي النبي^(ص) ومَنْ رآه وسمِعَ منه زيادة على مائة ألف إنسانٍ، من رجل وامرأة، كلُّهم قد روى عنه سماعًا أو رؤيةً"⁽¹⁵⁾ إلا أنّ دواوين السنّة وغيرها شاهدة على أنّ من الصحابة^(ص) من كان مكثراً، ومنهم من كان مقلّاً، ومحلِّم الذي نتحدث عنه في هذا البحث لم يكن من المكثرين لرواية حديث النبي^(ص)، غير أنّ من يتتبع كثيراً من كتب الحديث، والسير، والتراجم، والتفسير، والرقائق، والشمال، وغيرها، يجد أنّ هذا الصحابي^(ص) قد عرف شهرة واسعة فيها، لا بذكر فضائل ومناقب، ولكن بنسبة أخبار ثلاثة إليه، كلّ واحد منها لأن يحمل المرء جبلاً على ظهره خيرٌ له من أن يتبليه الله تعالى به، هي:

- تعمّده عليه السلام قتل أحد من المسلمين لشيء كان بينه وبينه، أو طمعا في أخذ متاعه، أو كليهما.

- وأنّ النبي صلى الله عليه وآله دعا عليه ثلاثا بعد هذه الواقعة: اللهم لا تغفر لمحمّد! اللهم لا تغفر لمحمّد! اللهم لا تغفر لمحمّد!

- وأنه مات بعد سبعة أيام من هذه الدعوة، فلما دفنه قومه لفظته الأرض فأعادوا دفنه، فلفظته ثانية، ثم ثالثة، فألقوه بين زوجي جبل، ورموا عليه الحجارة، فأكلته السباع!! ونحن نناقش هذه الأخبار خيرا وخيرا، ونرى ما إذا كان نقلها تثبتوا في ذكرها أم لا.

4. مناقشة الخبر الأول: أنّ محمّد بن جثامة عليه السلام تعمّد قتل رجل أظهر له إسلامه

يقول الله تبارك وتعالى في سورة النساء: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا (94)»⁽¹⁶⁾.

وأخرج البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان رجل في غنيمة له فلحقه المسلمون، فقال: السلام عليكم، فقتلوه فأخذوا غنيمته فأنزل الله في ذلك إلى قوله: «تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» تلك الغنيمة⁽¹⁷⁾.

يُعتبر هذان النصّان أقوى ما في واقعة الحال من الأدلة والأقوال؛ فهما آية كريمة في كتاب الله تعالى، وحديث في أصحّ مصنّفين بعد القرآن الكريم، وليس فيهما أدنى إشارة إلى اتّهام محمّد بن جثامة عليه السلام بتعمّد قتل هذا الرجل، وهو عامر الأشجعي كما ورد في روايات أخرى⁽¹⁸⁾، بل ليس فيهما نسبة القتل إليه أصلا، وإنما كان الخطاب القرآني مخاطبا جماعة من المؤمنين، مستعملةً فيه عشرة ضمائر جمع، يصعب معها جدّا القول بأن الآية نزلت في محمّد خاصة، ولو كانت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. وكذلك الأمر بالنسبة لحديث ابن عباس رضي الله عنهما، تضمّن ثلاثة ضمائر جمع تجعل دم هذا المقتول متفرقا بين جماعة المخاطبين، ولو كان المباشر للقتل فيهم واحدا.

ومع ذلك فإنّ عامة من كتب في هذه الواقعة لم يسعد بسلك هذا الهدي الكرمي، ولاسيما من غلب عليه الأسلوب القصصي والوعظي من الكتاب والخطباء، وراح يؤثر مرويات أخرى، إما أن تكون معلولة، أو باطلة، أو أنها ثابتة ولكن لا دلالة فيها على ما فهموه منها، ومن دون شكّ فإنّ ما يستحق المناقشة والنظر هو هذا الصنف الأخير من أدلة القائلين بأنّ محمداً ﷺ كان متعمداً قتل صاحبه، وأشهرها رواية الإمام أحمد في مسنده، عن عبد الله بن أبي حدرد ﷺ: بعثنا رسول الله ﷺ إلى إضم، فخرجت في نفر من المسلمين فيهم أبو قتادة الحارث بن ربيعي، ومحم بن جثامة بن قيس، فخرجنا حتى إذا كنا ببطن إضم مرّ بنا عامر الأشجعي على قعود له متيع، ووطب من لبن، فلما مرّ بنا سلّم علينا فأمسكنا عنه، وحمل عليه محم بن جثامة فقتله بشيء كان بينه وبينه، وأخذ بعيه ومتيعه، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ، وأخبرناه الخبر نزل فينا القرآن: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَصَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا (94)﴾^{(19) (20)}.

في البداية لا أريد أن يفوتني التنبيه على قول ابن أبي حدرد ﷺ هنا: "فلما قدمنا على رسول الله ﷺ، وأخبرناه الخبر نزل فينا القرآن"، وما فيه من استعمال أسلوب الجماعة في الخطاب من جهة، وعدم حصول استجابة سريعة من النبي ﷺ تحكي غضبه الشديد من هذه الفعل - إن ثبتت - كما جرت عادته ﷺ عندما يتعلق الأمر بالظلم عموماً، وبسفك الدماء بغير حقّ على وجه الخصوص.

نأتي الآن إلى دراسة هذا الحديث، ومعرفة مدى صحة دلالاته على أنّ في القصة قتل

عمد:

على الرغم من أنّ بعض أهل العلم أعلّوا هذا الحديث بأنّ في إسناده اضطراباً شديداً⁽²¹⁾، إلا أنّنا سنعمد في مقالنا هذا حكم من حسنه⁽²²⁾؛ لأغراض بحثية أهمّها أنّه يعتبر أقوى ما عند القائلين بأنّ محم بن جثامة ﷺ كان مرتكباً جناية القتل العمد في واقعة الحال،

وسنسلط الضوء في محل الشاهد من هذا الحديث؛ وهو قول ابن أبي حدرد رضي الله عنه: "فأمسكنا عنه، وحمل عليه محلم بن جثامة فقتله بشيء كان بينه وبينه، وأخذ بعيره ومثيعة".

بدايةً، ما أطف الفاء التي اتصلت بفعل الإمساك؛ فأشعرت بفقده هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم، ورحمتهم، وحرصهم على نفع غيرهم، فما إن سلم عليهم الرجل، وأظهر إسلامه، كفوا عنه، وأمنوه، وهموا أن يصطحبوه معهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدما تبين لهم أنه مؤمن يكتم إيمانه.. ماذا حدث بعد ذلك؟ حمل عليه محلم! وحصل ما حصل، ولا راد لقضاء الله سبحانه.

نأتي الآن إلى دراسة شاهدنا من الحديث، ونطرح سؤالاً موضوعياً في غاية الأهمية هو: على أي شيء استند عبد الله بن أبي حدرد رضي الله عنه في حكمه على محلم أنه قتل الرجل لشيء كان بينه وبينه؟!

ومن الحق والإنصاف أن نقول إنه على الرغم من أن ابن أبي حدرد رضي الله عنه لم يحد لنا هذا الشيء فإن عدالته رضي الله عنه، وحرمة الطعن في صدق كلامه تكفيان للتسليم بأن الرجلين كان بينهما شيء، وليس أي شيء، شيء يجعل مجاهدا صالحا كعبد الله بن أبي حدرد رضي الله عنه يرجح أن يكون وراء قتل محلم لصاحبه، ولكن: هل تفرض علينا عدالة هذا الصحابي الكريم رضي الله عنه، وجلالة قدره أن نقبل اجتهاده هذا، ونحزم أن محلم قتل صاحبه فعلا لما كان بينهما في الجاهلية؟

لعل هذا المنطلق المجانب للصواب، مع شيء من الجرأة والعجلة، هو ما كان وراء تعليق أحد الباحثين على هذه الواقعة تعليقا سيئا، مفتقرا إلى الحجة والبرهان، قال فيه: "التقريع والتوبيخ الوارد في الآية لا يتناسب مع ما صح في قصة أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنهما، من أنه قتل ذلك الرجل المتعوز اجتهادا منه في أنه لم ينطق بالشهادة إلا خوفاً من السيف، بخلاف ما وقع في قصة محلم بن جثامة؛ فالدوافع التي جعلته يقتل عامر ابن الأضبط تختلف عنها في قصة أسامة، حيث إن قتل عامر لم يكن اجتهادا منه بقدر ما كان طمعا في ماله، وبسبب ما كان بين الاثنين من إحن وتخاصم في الجاهلية"⁽²³⁾.

ومن اللطيف أن يتخيّر المرء من الردود الممكنة على هذا الزعم العاري عن أي بيّنة: قول رسول الله ﷺ لأسامة بن زيد في القصة نفسها: أشققت على قلبه؟ ومن لطف الله تعالى أيضا أن يجد المرء من يسأله بدلا عن عبد الله بن أبي حدرج ﷺ الأسئلة الموضوعية الآتية؟

- من أين لك أيها الأخ الكريم أنّ محمّداً ﷺ كانت بينه وبين صاحبه إحترق وخصومات في الجاهلية؟!!

- هل كلّ من كان بينه وبين أحد شيء، ثم حصلت بينهما خصومة، أو ظلم، أو حتى قتل، يكون مردّه إلى هذا الذي بينهما؟

- كيف تفسّر عدم وجود آية إشارة إلى ذلك في الآية الكريمة، وحديث ابن عباس ﷺ؟

- أليس في ورود الأمر بالتبّيّن في موضعين من آية الباب قرينة واضحة على أنّ الدافع إلى القتل الخطأ كان إلى العجلة وعدم التثبّت أقرب منه إلى أيّ دافع آخر؟

- أليس من حقّ أيّ مسلم علينا، فضلا عن أن يكون أحد أصحاب النبي ﷺ الكرام ﷺ مهما كان دافعه إلى القتل، إن كان هو القاتل فعلا⁽²⁴⁾، أن نلتمس له عذرا في كونه اجتهد اجتهادا فأخطأ فيه؟

إنّ ما يقتضيه البحث السديد، والرأي الرشيد في التعامل مع مثل هذه القضايا، بل مع ما هو دونها هو أنّ ليس في شيء من النصوص الواردة في هذه القصة ما يسوّغ اتّهام محمّد بأنّه قتل صاحبه عمدا، ولهذا فإنّ الإمام ابن عبد البرّ -عليه رحمة الله- كان من القلائل الذين وقفت على كلام لهم منصف في حقّ هذا الصحابي ﷺ، وإنّ من حسن صنيعه، وروعة أسلوبه، وشدة تنبّهه أن توسّل بذكر ما عرفته هذه المسألة من الاضطراب، وما دلّت عليه الآية الكريمة، وحديث ابن عباس ﷺ، إلى الجزم بأنّ هذا القتل كان خطأ، وأنّ محمّداً ﷺ ارتكب هذا الخطأ من جهة أنّه ظنّ بصاحبه كذبا، فسارع إلى قتله، وليس في يد أحدٍ مانع من أن يكون ذلك مسارعة منه في الخير، وتنافسا في امتثال أمر الله تعالى ورسوله ﷺ، قال رحمه الله: "والاختلاف في المراد بهذه الآية كثير مضطرب فيه جدا، قيل: نزلت في المقداد، وقيل نزلت في أسامة بن زيد، وقيل في محمّد بن جثامة، وقال ابن عباس: نزلت في سرية ولم يسم أحدا، وقيل نزلت في

غالب الليثي وقيل: نزلت في رجل من بني ليث، يقال له فليت، كان على السرية، وقيل: نزلت في أبي الدرداء، وهذا اضطراب شديد جدا، ومعلوم أن قتله كان خطأ لا عمدا؛ لأن قاتله لم يصدقه في قوله، والله أعلم⁽²⁵⁾.

ونحن على الرغم من تعظيمنا لقدر ابن أبي حدرد^{رضي الله عنه}، وتصديقنا لكلامه، إلا أننا نعتبر رأي ابن عبد البرّ هو الأكثر موافقة لأسلوب الآية الكريمة، وحديث ابن عباس^{رضي الله عنه} الذي هو أصحّ من حديثه، والله تعالى أعلم.

5. مناقشة الخبر الثاني: دعاء النبي ﷺ على محمّد^{رضي الله عنه} ثلاثا بعدما جاءه معذرا باكيا!

هذا الخبر أغرب من سابقه، وقد ورد ذكره في مصنفات عديدة وكثيرة جدا؛ منها مسند الإمام أحمد، وسنن أبي داود، والمعجم الكبير للطبراني، والسنن الكبرى ودلائل النبوة للبيهقي، ومعجم الصحابة للبغوي، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم، وسير أعلام النبلاء وتاريخ الإسلام للذهبي، والروض الأنف للسهيلى، والسيرة النبوية لابن كثير، وعيون الأثر لابن سيد الناس، والشفا للقاضي عياض، وغيرها، وفيه أنّ محمدا بعدما قتل هذا الرجل، جاء به قومه ليستغفر له رسول الله ﷺ، «فجلس بين يدي رسول الله ﷺ وعيناه تدمعان، فقال: يا رسول الله، قد كان من الشأن الذي بلغك، وإنّي أتوب إلى الله عز وجل، فاستغفر لي يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: قتلته بسلاحك في غرة الإسلام؟ اللهم لا تغفر لمحمّد! بصوت عال، قال ذلك ثلاث مرات، كل ذلك يقول: قتلته بسلاحك في غرة الإسلام، اللهم لا تغفر لمحمّد»⁽²⁶⁾!!

أولا: الكلام عن سند الحديث

الحديث حكم عليه جماعة من المحدثين بالضعف؛ لأن فيه زياد بن ضمرة، قال عنه الذهبي في الميزان: "فيه جهالة"⁽²⁷⁾، وقال محققو مسند الإمام أحمد: إسناده ضعيف لجهالة زياد بن ضمرة، لم يرو عنه غير محمد بن جعفر، وقد اختلف في اسمه، فقيل: زياد بن ضميرة بن سعد، وقيل: زياد بن ضمرة، وقيل: زيد بن ضميرة السلمي، وقيل: الأسلمي⁽²⁸⁾. فعلى هذا لا يجوز الاحتجاج به، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمسألة عظيمة كالتى نتحدث عنها في هذا الموضوع من البحث.

ثانيا: الكلام عن متن الحديث

لقد كان ضعف سند هذه الرواية، مع استحباب تعظيم قدر الصحابة رضي الله عنهم، والتورع عن أي شكل من أشكال تنقصهم، والطعن عليهم: كافيا لأن تُطرح، ويُعرض عمّا فيها، غير أنه لما كانت شهرة هذه القصة في كتب الحديث، والتفسير، والسير، والتراجم، وغيرها، مظنة تعلق كثير من الناس بها، وبخاصة مع سكوت أكثر⁽²⁹⁾ من ذكرها من المصنّفين عن التعليق عليها فضلا عن إبطالها، كانت الحاجة إلى إثبات نكارة متنها أيضا؛ وذلك أنها خالفت ما دلّت عليه عموم النصوص الشرعية من اتّصاف نبيّنا الكريم صلى الله عليه وسلم بصفات الرحمة، والحلم، والرفق، وحسن التعليم، ونحوها، حتى مع المشركين وأعداء دين الله تعالى، فلاي شيء يدعو على محلم هذه الدعوات العظيمة، وقد جاءه تذرف عيناه بالدموع، ويعترف بخطئه وتقصيره!

ومن أسفٍ أن نجد كثيرا ممن نقلوا هذه الرواية، وبخاصة أصحاب الخطب الوعظية، والأساليب القصصية، يوردونها في سياقات من شأنها زعزعة مكانة الصحابة رضي الله عنهم في نفوس كثير من المسلمين؛ وتصوير بعضهم على أنه حقوق، أو متساهل في سفك الدماء بغير حقّ.

وليت أن هؤلاء المستدلّين بهذه الروايات المعلولة أنصفوا الرجل في استدلالهم بها، لكان الأمر أهون، إلا أنّ كثيرا منهم قصّروا حتى في حسن الاستدلال؛ فاكتفوا بما يشينه، وغضّوا الطرف، أو لم يفتشوا عما يزينه ويصون كرامته، فهذا هي زيادة في رواية البيهقي نقلت شيئا مما كان تحدّث به قوم محلم بن جثامة رضي الله عنه، وتأولوا به دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه، هي قولهم: "فأما نحن فيما بيننا فنقول: إنا لندرجو أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استغفر له، ولكن أظهر هذا لينزع الناس بعضهم عن بعض، فأما ما ظهر من رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا"⁽³⁰⁾.

وأفضل من هذا القول، وأقوى في رفع اللائمة عن محلم رضي الله عنه بخصوص هذه الدعوة من النبي صلى الله عليه وسلم عليه قوله صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سَبَّيْتُهُ، أَوْ جَلَدْتُهُ، أَوْ لَعَنْتُهُ، فَأَجْعَلْهَا لَهُ زَكَاةً، وَأَجْرًا»، وفي لفظ زكاةً ورحمة⁽³¹⁾، فعلى ذلك ينقلب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم على محلم دعاء له بنيل الزكاة والرحمة، هذا على فرض ثبوت هذا الخبر، وإلا فإن الصحيح الذي لا يرتاب القلب في القول به أنّ الحديث ضعيف سندًا ومتنا، لا يجوز الاحتجاج به، ولا

ذكره إلا لبيان ضعفه وما فيه من تنقّص غير مبرّر لشخص هذا الصحابي الكريم ﷺ، والله تعالى أعلى وأعلم.

6. مناقشة الخبر الثالث: لفظُ الأرضِ جسدَ محمّد ﷺ بعد دفنه ثلاث مرات!

إذا كنّا قد اعتبرنا الخبر الذي مرّ معنا أعرب من سابقه، فإنّ الخبر الذي نختّم بحثنا هذا بالحديث عنه أشدُّ غرابةً منهما، بل هو مما يبعث على التعجّب والدهشة؛ لما فيه من ذكر واقعةٍ نادرة الوقوع في تاريخ البشرية جمعاء من جهة، ومن جهة أخرى لكونه لاقى قبولاً واسعاً لدى كثير من العلماء والباحثين على مرّ قرون من الزمان، بل نقل بعضهم الإجماع على حصوله! دون التثبت من اتصال سنده، والله المستعان.

مفاد هذا الخبر أنّ محمّداً ﷺ "لما مات دفنه قومه، فلفظته الأرض ثلاث مرات، فألقوه بين ضواحي جبل، وربوا عليه بالحجارة، فأكلته السباع، قال ابن أبي الزناد: بلغني أن رسول الله ﷺ لما خبر أن الأرض لفظته قال: «أما إنّ الأرض تقبل من هو شر منه، ولكن الله أراد أن يريكم عظم الدم عنده»⁽³²⁾.

وقد أورد هذا الخبر المستغرب جمعٌ من أهل العلم في كتبهم؛ منهم: ابن أبي شيبة في مصنفه، والطبراني في المعجم الكبير، والطبري في تفسيره، وابن هشام في سيرته، وابن كثير في السيرة النبوية، وقوام السنة التيمي في دلائل النبوة، والسهيلي في الروض الأنف، وابن سيد الناس في عيون الأثر، وابن الجوزي في المنتظم، والخرائطي في مكارم الأخلاق⁽³³⁾، وغيرهم، ولم أقف في واحد من هذه الكتب على من كذّب هذا الخبر، أو أشار إلى ضعف إسناده، وحتى الحافظ ابن حجر، فقد نقل عن ابن عبد البرّ رحمهما الله تعالى كلاماً استعمل فيه أسلوب التمريض فقال: "يقال: إنه الذي قتل عامر بن الأصبط، وقيل: إن محمداً غير الذي قتل، وإنه نزل حمص ومات بها أيام ابن الزبير ويقال: إنه الذي مات في حياة رسول الله ﷺ ودفن فلفظته الأرض مرة بعد أخرى"⁽³⁴⁾، ولم يعلّق ابن حجر على هذا الخبر شيئاً.

ومنّ نقل هذه القصة من المفسرين نذكر: الرازي، وابن كثير، والشوكاني، والقرطبي، وابن عطية، والسمعاني، والقاسمي⁽³⁵⁾، وغيرهم.

وأما أهل الأخبار، وأصحاب الرقائق والسلوك ونحوها، الذين رووا هذه القصة فكثيرون جدا. ولئن كان أكثر هؤلاء العلماء والمصنفين اكتفوا بسرد وقائع هذه القصة الغربية، دون تعليق عليها بنفي ولا إثبات، فإن آخرين منهم استعملوا صيغة الجزم في الإخبار بها، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمن استعان بها في إثبات نبوته ﷺ، أو إجابة الله تعالى لدعائه، أو نحو ذلك من الشمائل والخصائص المباركة⁽³⁶⁾:

يحدثنا ابن عطية الأندلسي رحمه الله تعالى فيقول: "ولا خلاف أن الذي لفظته الأرض حين مات هو محلم بن جثامة"⁽³⁷⁾!

ولم يتفرد ابن عطية رحمه الله بنقل الإجماع على حصول هذه الواقعة؛ فقد وافقه على ذلك القرطبي رحمه الله، حيث قال: "فدعا ﷺ على محلم، فما عاش بعد ذلك إلا سبعا! ثم دفن فلم تقبله الأرض، ثم دفن فلم تقبله، ثم دفن ثالثة فلم تقبله! فلما رأوا أن الأرض لا تقبله ألقوه في بعض تلك الشعاب، وقال ﷺ: إن الأرض لتقبل من هو شر منه"⁽³⁸⁾! وقال في موضع آخر: "ولا خلاف أن الذي لفظته الأرض حين مات هو محلم الذي ذكرناه"⁽³⁹⁾!

ولم يكتف القرطبي - رحمه الله تعالى - بنقل الإجماع على أن محمدا ﷺ لفظته الأرض بعد دفنه ثلاثا، بل راح يذكر علّة اختصاصه بهذا الحدث المروّع؛ فقال: "فإن قيل: فتغليظ النبي ﷺ على محلم، ونبذه من قبره كيف مخرجه؟ قلنا: لأنه علم من نبيته أنه لم يبال بإسلامه، فقتله متعمدا لأجل الحنة التي كانت بينهما في الجاهلية"⁽⁴⁰⁾!

رحم الله القرطبي، وجميع علماء المسلمين، من أين له هذا؟!!

ولا أريد أن أتعجل التعليق على هذه الأقوال التي جمعت بين كونها لم يقم شيء منها على دليل صحيح، وكونها تعارض مع أسلوب الآية الكريمة في معالجة هذه المشكلة، وكذا مع حديث ابن عباس ﷺ المخرّج في الصحيحين؛ فليس فيهما غير عتاب لطيف، وتعليم رفيق، وتوجيه ربّاني رشيد، لا أريد أن أتعجل التعليق عليها قبل الكلام عن صحّة نسبتها إلى رسول الله ﷺ:

قال الهيثمي رحمه الله: "رواه الطبراني في ترجمة ضميرة عقب قصة محمّد بن جثامة، وإسناده منقطع" (41).

قلت: ورواه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه، ولكن بسند مرسل؛ "عن الحسن قال: قال له رسول الله ﷺ: «أَمَنْتُهُ بِاللَّهِ ثُمَّ قَتَلْتَهُ! فَوَاللَّهِ مَا مَكَثَ إِلَّا سَبْعًا حَتَّى مَاتَ مُحَلِّمٌ، قَالَ: فَسَمِعْتُ الْحَسَنَ يَخْلِفُ بِاللَّهِ: لُدْفِنَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلَّ ذَلِكَ تَلْفِظُهُ الْأَرْضُ" (42) والمرسل كما هو معلوم من أقسام الضعيف، فكيف وقد خالف رواية الثقات الأثبات؟

وأخرجه الطبري في تفسيره، قال: حدثنا ابن وكيع قال، حدثنا جرير، عن مُجَدِّ بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر قال: بعث النبي ﷺ محمّل بن جثامة مبعثًا..، فقال له النبي ﷺ: لا غفر الله لك! فقام وهو يتلقى دموعه ببيّديه، فما مضت به ساعة حتى مات، ودفنوه فلفظته الأرض" (43)، وفي هذا الإسناد علتان: "ابن وكيع، وهو سفيان، ضعيف، وعن عنة مُجَدِّ بن إسحاق، وهو مدلس" (44). فالحديث سنده ضعيف لا يجوز الاعتماد عليه ولو أوردته من أورده من أهل العلم.

وأما متنه فمفكر لمخالفته - كسابقه - نصوصا شرعية كثيرة تحكي حال النبي ﷺ، وما كان عليه من الرحمة، والحلم، والشفقة على أمته.

ونصوصا أخرى كثيرة أيضا تنهى عن اتّهام أحد من عوامّ المسلمين بشيء لم تتأكّد نسبته إليه، بله إذا تعلق الأمر بخاصّتهم من أهل الديانة، أو العلم، أو الفضل، أو السابقة في الخير.

ثمّ إنّ لا يُعقل أن يكون خبرٌ بهذا القدر من الإحافة والإزعاج حدث في زمن الصحابة رضي الله عنهم ولم يصلنا عنهم شيء في التعمّد منه، أو السؤال عن أحكامه، وتحذير الأمة من المصير إليه، ونحو ذلك، وقد علمنا من حالهم أنّهم سجّلوا كلّ الوقائع التي لها صلة بميراث النبي ﷺ، أو في نقلها نفع لمن بعدهم من المسلمين، رضي الله عنهم، وجزاهم عنا خير الجزاء.

7. خاتمة: نختم بحثنا هذا بذكر النتائج التي تمّ التوصل إليها فيه، وأهمّ التوصيات التي يتقدّم بها الباحث من خلاله:

✓ محمّد بن جثامة رضي الله عنه من بين الصحابة الكرام الذين تعرّضوا لتنفّصات وتجاوزات تضمّنتها بعض كتب التفسير، والسير، والتراجم، وغيرها، أدّى إليها في الغالب قلة التثبت، والتساهل في النقل عن الإخباريين.

✓ اشتهر في بعض كتب الحديث، وكثير من التفاسير، وكتب التاريخ، والتراجم، وغيرها أخبار عن محمّد رضي الله عنه، أشهرها أخبار ثلاثة هي:

- أنّه تعمّد قتل رجل أظهر إسلامه؛ لشيء كان بينه وبينه!

- وأنّ النبي صلى الله عليه وآله دعا عليه بقوله: اللهم لا تغفر لمحمّد، ردّد ذلك ثلاثا!

- وأنّه توفي بعد هذه الدعوة بسبعة أيام، فدفنه قومه فلفظته الأرض، فأعادوا دفنه فلفظته،

فلما كانت الثالثة ألقوه بين زوجي جبل، ورموا عليه الحجارة، فأكلته السباع!!

✓ أصحّ ما ورد في هذه القصة: آية كريمة في سورة النساء، وحديث مخرّج في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما، ليس فيهما إشارة ولو من بعيد إلى صحّة شيء من هذه الأخبار.

✓ أكثر من أورد هذه الأخبار الثلاثة أو بعضها من أهل العلم لم ينقدوا أسانيدها، ولا تثبتوا من صحتها؛ فحصل بسبب ذلك ما يشبه تلقّي كثير من الناس لها بالقبول، وروايتها وكأنّها متواترة.

✓ أكثر الأسانيد التي جاءت هذه الأخبار من طريقها معلولة مضطربة، وأما ما قبل التحسين منها على خلاف بين أهل العلم، وهو حديث ابن أبي حدر رضي الله عنه المخرّج في مسند أحمد وغيره، فليس فيه دلالة واضحة، فضلا عن برهان قاطع على صحّة ما نُسب إلى محمّد من خلاله من أنّه تعمّد قتل صاحبه.

✓ لا يجوز الاحتجاج بشيء من الروايات الواردة في أيّ خبر من الأخبار المروية في قصّة محمّد صلى الله عليه وآله محلّ البحث؛ فهو بريء منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب عليهما السلام.

والله تعالى أعلم، وصلى الله على نبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا

8. مصادر البحث ومراجعته:

* القرآن الكريم

- أحمد بن الحسين، البيهقي:
1. السنن الكبرى، تحقيق: مُجَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط3، 1424 هـ - 2003 م.
 2. دلائل النبوة، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ط1، 1408 هـ-1988 م.
 3. أحمد بن عبد الحلیم، ابن تيمية: مجموع الفتاوى، تحقيق، عبد الرحمن بن مُجَّد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416 هـ-1995 م.
 4. أحمد بن عبد الله، أبو نعيم:
 5. الإمامة والرد على الرافضة، تحقيق: د. علي بن مُجَّد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، السعودية، ط3، 1415 هـ - 1994 م.
 6. معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط1، 1419 هـ-1998 م.
 7. أحمد بن علي، ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى مُجَّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415 هـ.
 8. أحمد، ابن حنبل: المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ-2001 م.
- إسماعيل بن عمر، بن كثير:
9. البداية والنهاية، تعليق وتحقيق: محمود بن الجميل، دار الإمام مالك، الجزائر، 1430 هـ-2009 م.
 10. السيرة النبوية (من البداية والنهاية لابن كثير)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، 1395 هـ-1976 م.

11. تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن مُجَدِّد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ - 1999م.
12. مُجَدِّد بن يزيد، ابن ماجه: سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-عادل مرشد- محمد كامل قره بللي- عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430 هـ - 2009م.
13. إسماعيل بن مُجَدِّد، التيمي: دلائل النبوة، تحقيق: مُجَدِّد الحداد، دار طيبة، الرياض، ط1، 1409هـ.
14. البخاري مُجَدِّد بن إسماعيل: الجامع المسند الصحيح، تحقيق مُجَدِّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ...
15. بريك بن مُجَدِّد، العمري: غزوة مؤتة والسرايا والبعوث النبوية الشمالية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ- 2004م.
16. سليمان بن أحمد، الطبراني: المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، د.تا.
17. سليمان بن الأشعث، أبو داود: سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ-2009م.
18. عبد الحق بن غالب، ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي مُجَدِّد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.
19. عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ-1952م.
20. عبد الرحمن، ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: مُجَدِّد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ - 1992م.

21. عبد الرحمن، السهيلي: الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م.
 22. عبد الله بن مُحمّد، ابن أبي شيبة: المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ.
 23. عبد الله بن مُحمّد، البغوي: معجم الصحابة، تحقيق: مُحمّد الأمين بن مُحمّد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، د.ط، د.تا.
 24. عبد الملك، ابن هشام: السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1375هـ - 1955م.
 25. عثمان، ابن الصلاح: معرفة أنواع علوم الحديث، (مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، 1406هـ - 1986م.
 26. علي الهيثمي: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414هـ-1994م.
 27. علي، ابن الأثير: أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي مُحمّد معوض-عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ-1994م.
 28. عياض بن موسى البحصي: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، دار الفيحاء - عمان، ط2، 1407هـ.
 29. المبارك بن مُحمّد، ابن الأثير: جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرنبوط - التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط1، د.تا.
- مُحمّد بن أحمد، الذهبي:
30. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م.

31. سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ-1985م.
32. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي مُجَّد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط1، 1382 هـ - 1963م.
33. مُجَّد القاسمي: محاسن التأويل، تحقيق: مُجَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418 هـ.
34. مُجَّد بن أحمد القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ-2003م.
35. مُجَّد بن جرير، الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد مُجَّد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000م.
36. مُجَّد بن جعفر الخرائطي: مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، تقديم وتحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1419 هـ - 1999م.
37. مُجَّد بن علي، الشوكاني: فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.
38. مُجَّد بن عمر، الرازي: مفاتيح الغيب، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.
39. مُجَّد بن عيسى الترمذي: سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض، المدرس في الأزهر الشريف، شركة مكتبة، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1395هـ-1975م.
40. مُجَّد بن مُجَّد، ابن سيد الناس: عيون الأثر، في فنون المغازي والشمائل والسير، تعليق: إبراهيم مُجَّد رمضان، دار القلم، بيروت، ط1، 1414هـ-1993م.
- مُجَّد بن نوح، الألباني:

41. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1412 هـ-1992م.
42. صحيح الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي، د.ط، د.تا.
43. مسلم بن الحجاج القشيري: المسند الصحيح، تحقيق: مُحمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.تا.
44. منصور بن مُحمَّد، السمعاني: تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط1، 1418 هـ-1997م.
45. يحيى بن شرف النووي: المنهاج، شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392 هـ.
46. يوسف المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400 هـ - 1980م.
47. يوسف بن عبد الله، ابن عبد البر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي مُحمَّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412 هـ-1992م.

9. الهوامش:

- (1) أخرجه الترمذي في سننه، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض، المدرس في الأزهر الشريف، شركة مكتبة، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1395 هـ-1975م، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الذب عن عرض المسلم، رقم: 1931، ج4، ص327، وقال الألباني: صحيح، انظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي، (د.ط، د.ت)، رقم: 6257، ج2، ص1074.
- (2) انظر: عثمان، ابن الصلاح: معرفة أنواع علوم الحديث، (مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، 1406 هـ - 1986م، ص294.
- (3) يحيى بن شرف النووي: المنهاج، شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392 هـ، ج15، ص149.
- (4) انظر: أحمد بن علي، ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي مُحمَّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415 هـ، ج1، ص158.
- (5) الفتح: 29.

- (6) متفق عليه، انظر: مُجَد بن إسماعيل البخاري: الجامع المسند الصحيح، تحقيق مُجَد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلاً» رقم: 3673، ج5، ص8، و: مسلم بن الحجاج القشيري: المسند الصحيح، تحقيق: مُجَد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.تا، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب تحريم سب الصحابة ﷺ، رقم: 2540، ج4، ص1967.
- (7) أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية: مجموع الفتاوى، تحقيق، عبد الرحمن بن مُجَد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ-1995م، ج3، ص155.
- (8) الحشر: 10.
- (9) أحمد بن عبد الله، أبو نعيم: الإمامة والرد على الرافضة، تحقيق: د. علي بن مُجَد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، السعودية، ط3، 1415هـ - 1994م، ص373.
- (10) مُجَلَّم: بضم الميم، وفتح الحاء المهملة، وتشديد اللام المكسورة. وحنثامة: بفتح الجيم، وتشديد التاء المثناة، انظر: المبارك بن مُجَد، ابن الأثير: جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، ط1، د.تا، ج12، ص841.
- (11) قال الحافظ المزي في التهذيب: وإنما سمي يُعْمَر الشداخ لأنه شدخ الدماء بين بني أسد بن خزيمه، وبين خزاعة يعني: أهدرها، انظر: يوسف المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400هـ - 1980م، ج13، ص166.
- (12) علي، ابن الأثير: أسد الغاية في معرفة الصحابة، تحقيق: علي مُجَد معوض-عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ-1994م، ج5، ص71، تهذيب الكمال، ج13، ص166.
- (13) روى عن: النبي ﷺ، وروى عنه: شريح بن عبيد الحضرمي، ولم يدره، وعبد الله بن عباس، انظر: تهذيب الكمال، ج13، ص166.
- (14) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - مجيد آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ-1952م، ج8، ص427.
- (15) الإصابة لابن حجر، 129/1.
- (16) النساء: 94.
- (17) انظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا [النساء: 94]، رقم: 4591، 47/6، وصحيح مسلم، كتاب التفسير، رقم: 3025، 2319/4.
- (18) منها رواية أحمد رقم: 21081، وابن ماجه برقم: 2625، والطبراني في الكبير برقم: 5457، وغيرهم.
- (19) النساء: 94.

- (20) أحمد، ابن حنبل: المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ-2001م، رقم: 23881، 310/39، قال الألباني: إسناده حسن، انظر: مُجَّد بن نوح، الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1412 هـ-1992م، رقم: 4110، ج9، ص111.
- (21) منهم العلامة أحمد شاکر، قال رحمه الله: "وفي إسناده هذا الأثر اضطراب شديد أرجو أن أبلغ في بيانه بعض ما أريد في هذا المكان، ثم قال بعدما بسط القول في بيان الاضطراب في إسناده هذا الأثر: وهذا اضطراب غريب في إسناده، أردت أن أجمعه في هذا المكان، لأني لم أجد أحداً استوفى ما فيه، وعسى أن يتوجه لباحث فيه رأي، وكتبه محمود مُجَّد شاکر". انظر: مُجَّد بن جرير، الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد مُجَّد شاکر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ-2000م، ج9، ص73، هامش الصفحة.
- (22) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (علي الهيثمي: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414هـ-1994م، ج7، ص8): "رواه أحمد والطبراني، ورجاله ثقات"، وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (ج9، ص110) إسناده حسن، وقال محققو مسند أحمد: (ج39، ص310): "إسناده محتتمل للتحسين".
- (23) بريك بن مُجَّد، العمري: غزوة مؤتة والسرايا والبعوث النبوية الشمالية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ-2004م، ص156.
- (24) لم يكن القول بأن محملاً هو من قتل الرجل محل اتفاق بين أهل العلم، فقد نقل الخلاف في ذلك جمع من الأئمة، منهم الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى، وعمما قريب كلام له في ذلك.
- (25) انظر: يوسف بن عبد الله، ابن عبد البر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي مُجَّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ-1992م، ج4، ص1462.
- (26) انظر: مسند أحمد، رقم: 21081، 559/34، و: سليمان بن الأشعث، أبو داود: سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمَّد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ-2009م، رقم: 4503، 171/4، و: سليمان بن أحمد، الطبراني: المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، د.تا، رقم: 5455، ج5، ص41، و: أحمد بن الحسين، البيهقي: السنن الكبرى، تحقيق: مُجَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط3، 1424 هـ - 2003م، رقم: 18270، 195/9، و: دلائل النبوة، تحقيق: د. عبد المعطي قلنجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ط1، 1408هـ-1988م، ج4، ص305، و: عبد الله بن مُجَّد، البغوي: معجم الصحابة، تحقيق: مُجَّد الأمين بن مُجَّد الحكمي، مكتبة دار البيان، الكويت، د.ط، د.تا، ج3، ص26، و: أحمد بن عبد الله، أبو نعيم: معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط1، 1419هـ-1998م، ج3، ص1268، و: مُجَّد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ-1985م، ج2، ص102، و:

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: الدكتور بشار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م، ج1، ص306، والروض الأنف، ج7، ص541، والسيرة النبوية لابن كثير، ج3، ص424، وعيون الأثر، ج2، ص208، و: عياض بن موسى اليحصبي: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، دار الفحاء - عمان، ط2، 1407هـ، ج1، ص634. والحديث ضعيف كما سيأتي، ومن ضعفه أيضا الشيخ الألباني رحمه الله، انظر: صحيح وضعيف سنن أبي داود، رقم: 4503، ج10، ص3.
- (27) مُجَّد بن أحمد الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي مُجَّد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط1، 1382 هـ - 1963م، ج2، ص89.
- (28) انظر: مسند أحمد، ج34، ص559، و: ج39، ص307.
- (29) استعمال صيغة التعليل هنا يفرضه اليقين بقلة الاطلاع، والاعتراف بالتقصير، وإلا فبالرغم من طول البحث، وكثرة التتبع إلا أنني لم أفد على واحد ممن أورد هذه القصة من أصحاب كتب السنة، والتفسير، والسير، وغيرها نقد أسانيدها، أو أشار إلى عدم ثبوتها.
- (30) سنن البيهقي، رقم: 18270، ج9، ص195.
- (31) صحيح مسلم، رقم: 2601، ج4، ص2007.
- (32) المعجم الكبير للطبراني، رقم: 5456، ج6، ص42، وسيأتي بيان ضعف هذا الحديث وحكم بعض النقاد عليه.
- (33) انظر: عبد الله بن مُجَّد، ابن أبي شيبة: المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ، كتاب المغازي، باب حديث عبد الله بن أبي حذرد الأسلمي، رقم: 37013، ج7، ص425، ومعجم الطبراني، رقم: 5456، ج6، ص42، وتفسير الطبري، ج9، ص72، و: ج9، ص79، و: عبد الملك، ابن هشام: السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1375هـ - 1955م، ج2، ص628، و: إسماعيل بن عمر، ابن كثير: السيرة النبوية (من البداية والنهاية لابن كثير)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، 1395هـ-1976م، ج3، ص425، و: إسماعيل التيمي: دلائل النبوة، تحقيق: مُجَّد الحداد، دار طيبة، الرياض، ط1، 1409هـ، ج1، ص161، و: عبد الرحمن، السهيلي: الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م، ج7، ص541، و: مُجَّد بن مُجَّد، ابن سيد الناس: عيون الأثر، في فنون المغازي والشمال والسير، تعليق: إبراهيم مُجَّد رمضان، دار القلم، بيروت، ط1، 1414هـ-1993م، ج2، ص208، و: عبد الرحمن، ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: مُجَّد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ - 1992م، ج4، ص266، و: مُجَّد بن جعفر الخرائطي: مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، تقديم وتحقيق: أمين عبد الجابر البحري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1419هـ - 1999م، ج1، ص227، وغيرها كثير.

- (34) الإصابة لابن حجر، ج5، ص584.
- (35) مُجَّد بن عمر، الرازي: مفاتيح الغيب، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 3، 1420هـ، ج11، ص190، و: إسماعيل بن عمر، ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن مُجَّد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ - 1999م، ج2، ص384، و: مُجَّد بن علي، الشوكاني: فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ، ج1، ص580، و: مُجَّد بن أحمد القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ-2003م، ج5، ص336، و: منصور بن مُجَّد، السمعاني: تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط1، 1418هـ-1997م، ج1، ص467، و: مُجَّد القاسمي: محاسن التأويل، تحقيق: مُجَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ، ج3، ص208.
- (36) من ذلك مثلا كتاب الشفا للقاضي عياض، ج1، ص643، ومما علّق به محققوه على كلام القاضي قولهم: "رواه البيهقي عن تبعية بن ذؤيب وابن جرير موصولا عن ابن عمر وقال الحسن بلغني انه دعا، الحديث وسبب دعائه على محمّد أنه كان بعث سرية للغزو فيها محمّد، فأمر عليهم عامر بن الأضبط، فلما بلغوا بطن واد قتل محمّد عامرا غدرا فدعا عليه النبي ﷺ". قلت: هذه ثلاث عجائب اجتمعت في هذه العبارة، أغربها التي فيها أن عامرا القتل في هذه القصة - إن ثبت أنه هو - أمره النبي ﷺ على السرية، مع أنّ الآية صريحة في أنه لم يكن معهم، بل كان في غنم له، فقتله محمّد خطأ.
- (37) عبد الحق بن غالب، ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي مُجَّد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، ج2، ص96.
- (38) تفسير القرطبي، ج5، ص336.
- (39) نفسه، ج5، ص337.
- (40) نفسه، ج5، ص339.
- (41) مجمع الزوائد، ج7، ص294.
- (42) تقدّم تخريجه قريبا.
- (43) تفسير الطبري، ج9، ص72.
- (44) الكلام لمحقّق كتاب البداية والنهاية لابن كثير، محمود بن الجميل، انظر: إسماعيل بن كثير: البداية والنهاية، تعليق وتحقيق: محمود بن الجميل، دار الإمام مالك، الجزائر، 1430هـ-2009م، ج2، ص739.